

خمس عشرة تعديلاً وإضافة (١٤) على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لتجعله ينسجم مع الصياغة الجديدة للميثاق ، ومع التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية والعلاقات الفلسطينية - العربية .

هذه التعديلات والإضافات وضعتها المجلس بما هي تعديلات وإضافات طرأت على هذه المادة أو تلك من مواد النظام الأساسي ، ولم يقدم صياغة جديدة له ، كما فعل بالنسبة للميثاق . وسنتعرض فيما يلي لأهمها مما له صلة بفرض هذه الدراسة :

عكست المادة الثالثة عشرة التي كانت تعطي للمجلس حق انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية وحده وتعطي للرئيس حق تسمية أعضائها ، فأصبحت بعد التعديل على النحو التالي : ١٥ - يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس . وهو تعديل عكس الرغبة في تعزيز صلاحيات المجلس ، وانتهى ذلك الوضع الشاذ الذي كان فيه رئيس اللجنة التنفيذية يملك ، وفق النصوص ذاتها ، كل الصلاحيات بما فيها صلاحية تعيين قيادة الشعب العربي الفلسطيني . وعكس أيضاً طبيعة التحالف الجبهوي القائم في منظمة التحرير والمتمثل في وجود مندوبي المتحالفين كافة كأعضاء في المجلس الوطني ، ومن ثم في اللجنة التنفيذية ، مما جعل المزاجية الغربية أقل تأثيراً في انتقاء أعضاء اللجنة على حد سواء . وأضيفت إلى النظام بعد ذلك مادة هذا نصها : « تنتخب اللجنة التنفيذية من داخل المجلس الوطني . » وبذا أوجب النظام أن يكون أعضاء اللجنة من بين أعضاء المجلس حصراً . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المزاجية أصبحت على ضوء التطورات الجديدة أقل تأثيراً في انتقاء أعضاء المجلس ، صار من الممكن أن نتصور أن الذين سيأتون من بينهم إلى اللجنة لا بد أن يكونوا ممثلي منظمات أو شخصيات وطنية لم يجز اختيارها إعتباطاً .

وأضيفت إلى النظام أيضاً مادة جاء فيها : « إذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني ، لأي سبب من الأسباب ، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي ... » وبلا ذلك تفاصيل أسلوب ملئها . وعكست هذه الإضافة الطبيعة الجديدة للجنة التنفيذية كجنة منتخبة من المجلس ، كما عكست ، في الوقت نفسه ، الأهتمام بأن ينتظم عمل اللجنة إزاء أي طارئ يهدد هذا الانتظام .

وعكست المادة الثامنة والعشرون من النظام الذي جاء فيها : « تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات والخطة العسكرية التي تقرها القيادة العربية الموحدة بالاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية . ... » عكست تعديلاً جوهرياً استجاب للشرط الذي وضعتة فتح حول استقلالية جيش التحرير الفلسطيني واستجاب للمزاج الفلسطيني العام بهذا الشأن وصار نصها كما يلي : « تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين يعرف بجيش التحرير الفلسطيني ، تكون له قيادة مستقلة ، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وتنفيذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة ، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين . »

وبذا ربط النظام جيش التحرير بمنظمة التحرير بوصفه إحدى المؤسسات التي تنشئها المنظمة ، وأتبع قيادة الجيش للقيادة السياسية للمنظمة ، والزمه بتنفيذ تعليماتها الخاصة